جامعة العربي بن مهيدي. أم البواقي
كلية الحقوق والعلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية
محاضرات مادة مدخل لعلم السياسة 2. سنة1 جذع مشترك(ملخص1)
تقديم الأستاذة: دمـــاغ مريم

المحور: النظام السياسي (تابع...)

بعد التطرق لتعريف النظام بصفة عامة، ومفهوم النظام الاجتماعي ووظائفه؛ نتناول فيما يلي الأوجه المختلفة لمفهوم النظام السياسية ووظائفه وآليات عمله.

مفهوم النظام السياسي: أدى اختلاف الدارسين للنظم السياسية، واختلاف وجهات نظرهم، إلى تعدد وتنوع تعاريف النظام السياسي.

أولا: التعريف التقليدي للنظام السياسي(المدرسة الدستورية)

كانت النظم السياسية من حيث المفهوم مرادفة لأشكال ممارسة السلطة، مما جعل المفهوم خاضعا للتأثيرات القانونية والدستورية، والارتباط بالمؤسسات الرسمية والأشكال التي تمارس بها السلطة. لذلك، كان ينصرف مفهوم "النظام السياسي" إلى الأنواع المختلفة لأنظمة الحكم الدستورية/أشكال الحكومات وأشكال الدول (نظام ملكي، نظام جمهوري، نظام ديمقراطي، نظام دكتاتوري، نظام برلماني/رئاسي، دولة موحدة/مركبة، دولة ديمقراطية/ دكتاتورية...).

ويلاحظ في هذا لتعريف الارتباط الوثيق بين النظام السياسي والقانون الدستوري؛ حيث أن هذا الأخير يمثل مجموع القواعد التي تتصل بنظام الحكم وتحدد شكل الدولة وشكل النظام السياسي وكيفية ممارسة السلطة من خلال تحديد وتنظيم العلاقة بين السلطات، وغير ذلك مما يتضمنه دستور الدولة.[1]

ثانيا: التعريف الحديث للنظام السياسي

بدأ هذا التعريف في الظهور بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لبروز عدة عوامل / تطورات واقعية وأخرى منهجية، حيث وجد الباحثون أن دراسة النظم تتطلب تعريف جديد غير تعريف المدرسة القانونية التي ترتكز على مبدأ المؤسسة، حيث تركز عليها كقيمة في حد ذاتها ومستقلة عن الافراد الذين تضمهم، لذا جاء التعريف الحديث للنظام السياسي مركزا على التفاعلات السياسية المرتبطة بالظاهرة السياسية سواء جرت في إطار مؤسسة واحدة أو في أكثر، من المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية .

وبشكل عام، يشير هذا التعريف إلى أن مفهوم النظام السياسي قد أصبح يعبر عن مختلف التفاعلات والأنماط السياسية المتداخلة والمتشابكة، والتي تتعلق بالظاهرة السياسية في المجتمع، سواء ارتبطت هذه التفاعلات بأبنية رسمية أو غير رسمية أو تمت خارجها.[2] وقد ارتبط هذا التعريف بعدة إسهامات فكرية أمها:

---

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة**، (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2004)، 21-22.

[2] بومدين طاشمة، **مدخل الى علم السياسة: مقدمة في دراسة أصول الحكم**،(الجزائر: دار جسور للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، 2013)، 95.

1- **التعريف السلوكي (تعريف دافيد ايستون):**

يعد تعريفه أهم إضافة فكرية لخصت الرؤية السلوكية للنظام السياسي، حيث عرفه على أنه: **"مجموعة الظواهر التي تكون نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي الرئيسي"، لكن هذه الظواهر تتعلق بالنشاط السياسي، أو هو عملية التخصيص السلطوي للقيم داخل المجتمع.**

2- **التعريف البنائي الوظيفية**

تعد اسهامات **غابريال ألموند** في التحليل البنائي الوظيفي أهم الطروحات التي عرّفت النظام السياسي، حيث تم تعريفه على أنه: **نظام التفاعلات الذي يقوم بوظائف التوحيد و التكيف في المجتمعات، ويمارس النظام السياسي تلك الوظائف باستخدام القسر المادي أو التهديد باستخدامه، سواء كان استخدامه شرعيا أو استبداديا**[3]. من رواد المدرسة الوظيفية أيضا:

أ- **كارل دويتش:**[4] الذي يرى أن النظام السياسي هو في حقيقته نظام اتصال، يتسم بالقدرة على توجيه سلوك الفرد، الذي يعتبره الوحدة الأساسية للتحليل السياسي لفهم النظام السياسي، حيث يتولى القيام بعدة وظائف؛ منها ما يرتبط بالأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، ومنها ما يرتبط بالحفاظ على وحدة النظام واستمرارية، ومنها ما يرتبط بالتكيف مع البيئة الخارجية والداخلية، ومنها ما يرتبط بتكامل وظائفه في إطار البنية والوظيفية.

ب- **ماكس فيبر**: ينطلق عالم الاجتماع ماكس فيبر هو الآخر في تعريفه للنظام السياسي من منطلق وظيفي، يربط فيه بينه وبين عنصر القوة؛ حيث يرى أن النظام السياسي هو الذي يحتكر ويمتلك حق الاستخدام الشرعي للقوة، وإن(الاكراه والقوة المشروعين) هما الخيط الذي يظهر أثناء ممارسة النظام لوظيفته، وممارسته لدوره ووظيفته هي التي تعطيه وتكسبه سمة خاصة وتماسكا وانسجاما بوصفه نظام واحد وموحد.[5]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نتعرف على حدود النظام من خلال :

- مجموعة من التصرفات التي تتصل بصفة مباشرة أو غير مباشرة بصنع القرارات الإلزامية للمجتمع.
- وحدات يتكون منها النظام بصرف النظر عمّ إذا كانت رسمية أو غير رسمية.
- بيئة يتحرك فيها النظام.
- علاقة تفاعل وتأثير متبادل بين النظام وبيئته، وكذلك بين وحدات النظام، وقد يصل التفاعل إلى حد الاعتماد المتبادل بمعنى أن أفعال وحدة أو عنصر ما تؤثر في العناصر الأخرى، أو أن تغيير في أي منها يؤثر في الوحدات والعناصر الأخرى.[6]

---

[3] عبد الخالق عبد الله، **حكاية السياسة**، (بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006)،122-132.

[4] كارل وولفجانج دويتش(1912-1992)، كان أستاذ النظم السياسية في جامعة هارفارد الامريكية، من أصل تشيكي، كان عضوا في محادثات سان فرانسيسكو عام 1945 لإنشاء الامم المتحدة، من أهم مؤلفاته: "أعصاب الحكومة The Nerves Of Gouvernement"، و" السياسة والحكومة: كيف يقرر الشعب مصيره .politics And Government : How People Decide Their Fate".

[5] الخزرجي، **مرجع سابق**،23.

[6] طاشمة، مرجع سابق،98.

وبذلك، لم تعد دراسة النظم السياسية الحديثة تتقيد بنشاط الدولة في الحدود الشكلية الضيقة المرتبطة بشكل الحكومات الذي كان يعتبر بمثابة المعيار الحاسم في تحديد معنى النظام السياسي، بل أصبح مفهومه أوسع من ذلك، أم شكل النظام السياسي فمجرد عنصر يتداخل مع عناصر أخرى بما فيها الأفراد والأبنية غير الرسمية والعمليات الاتصالية، كما أصبح ينظر أيضا للنظام السياسي على أنه جزء من نظام أوسع منه وهو النظام الاجتماعي، وبالتالي فالنظام السياسي يتأثر بنظم فرعية أخرى كالنظام الاقتصادي ونظام القيم وهو في ذات الوقت يؤثر فيها.

ثالثا: عناصر النظام ومكوناته

من خلال الاشارة الى التعاريف السابقة، يتبين لنا وجود علاقة تفاعلية مستمرة:

1. بين مكونات النظام السياسي على أساس من الاعتماد المتبادل.
2. بين النظام السياسي ووبيئته المحيطة التي تنشأ فيها، حيث يؤثر فيها ويتأثر بها.

ركزت المدرسة الدستورية في تحديدها لعناصر النظام السياسي، على فهم شكل المؤسسات الرسمية وخاصة الحكومية منها، والتي أصبح ينظر إلى دراستها (وتحت تأثير النزعة الدستورية) على أنها غاية تحليل النظم السياسية، إلا أن عملية بناء نموذج تحليلي لأي نظام سياسي قائم قد لا تكتمل إلا بالوقوف على طبيعة التفاعلات والعلاقات التبادلية بين تلك المؤسسات الرسمية، في حين جاءت المدارس الأخرى والتي ركزت على المفهوم الحديث للنظام السياسي، وخاصة المدرسة السلوكية والتي أعطت لمكونات النظام السياسي أبعاداً جديدة، من خلال النظر إلى النظام السياسي على أنه مجموعة من العناصر التي وجب أن تكون أكثر اتساعا وشمولا ينتج عن كل منها سلوك محدد، وما المؤسسات الرسمية منها إلا جزء من تلك النظم الفرعية.[7]

إن تحديد عناصر ومكونات النظام تعتمد على فهم المجال الذي يتفاعل ويتحرك فيه النظام ضمن محيط مركب من ثلاثة مستويات متفاعلة هي المحيط المؤسساتي، والمجتمعي، والمستوى الدولي، حسبما هو موضح أدناه:

- **المحيط المؤسساتي**: والذي يعبر عن البنى والمؤسسات السلطوية الرسمية (رئاسة، برلمان، جهاز القضاء..)
- **المحيط المجتمعي**: والذي يعبر عن مختلف مكونات البيئة الداخلية/ المحلية غير الرسمية
- **المحيط الدولي**: والذي يعبر عن مكنات مكونات البيئة الخارجية الدولية

ويتشكل كل مجال من المجالات السابقة من عدة عناصر وأجزاء من

المحيط المؤسساتي والذي يتشكل هو الاخر من المستويات التالية:

[7] المرجع السابق ، 102.

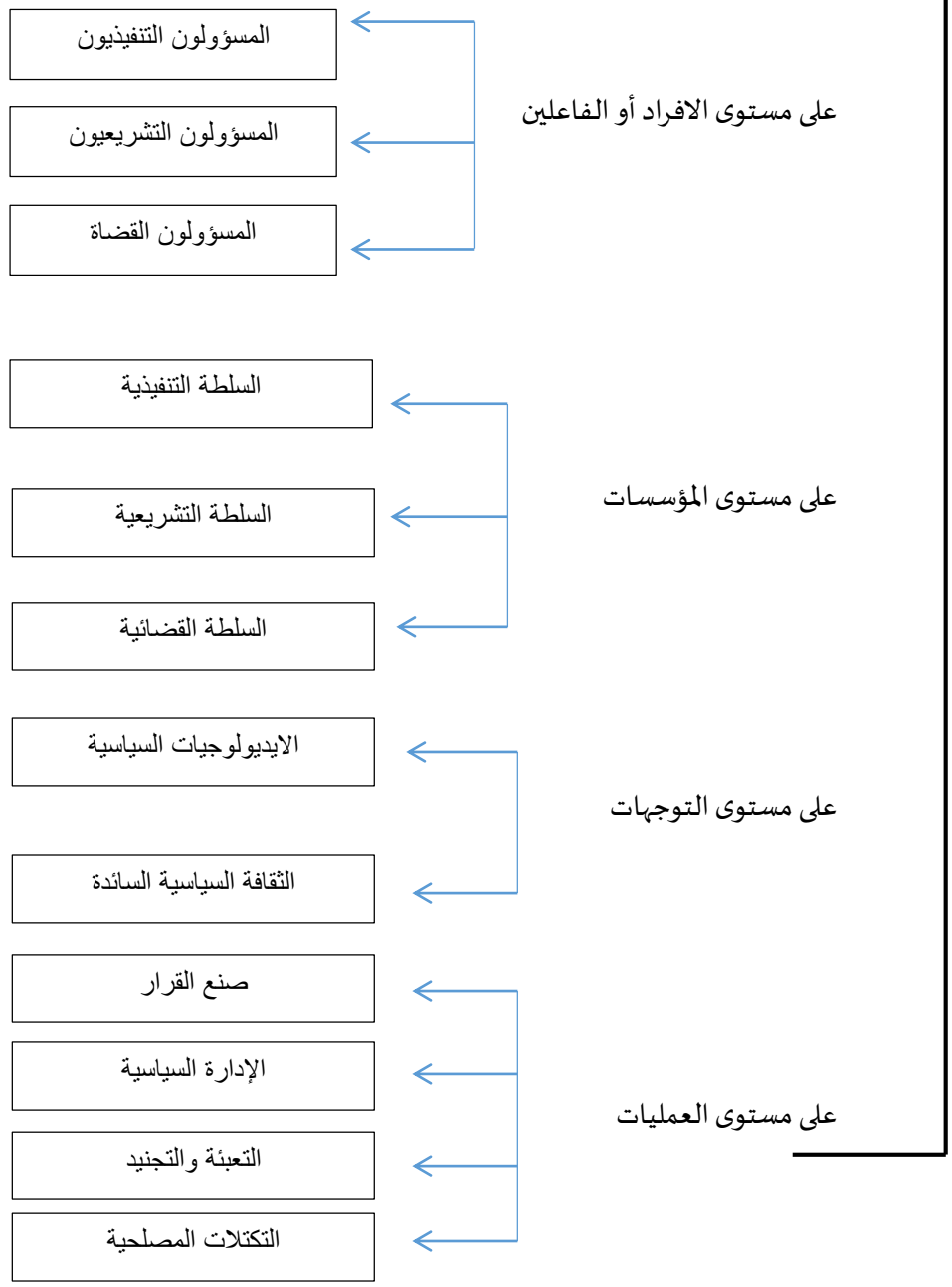

المحيط المجتمعي ويتشكل من المستويات الفرعية التالية:

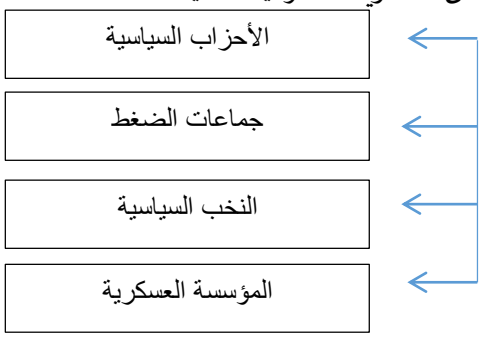

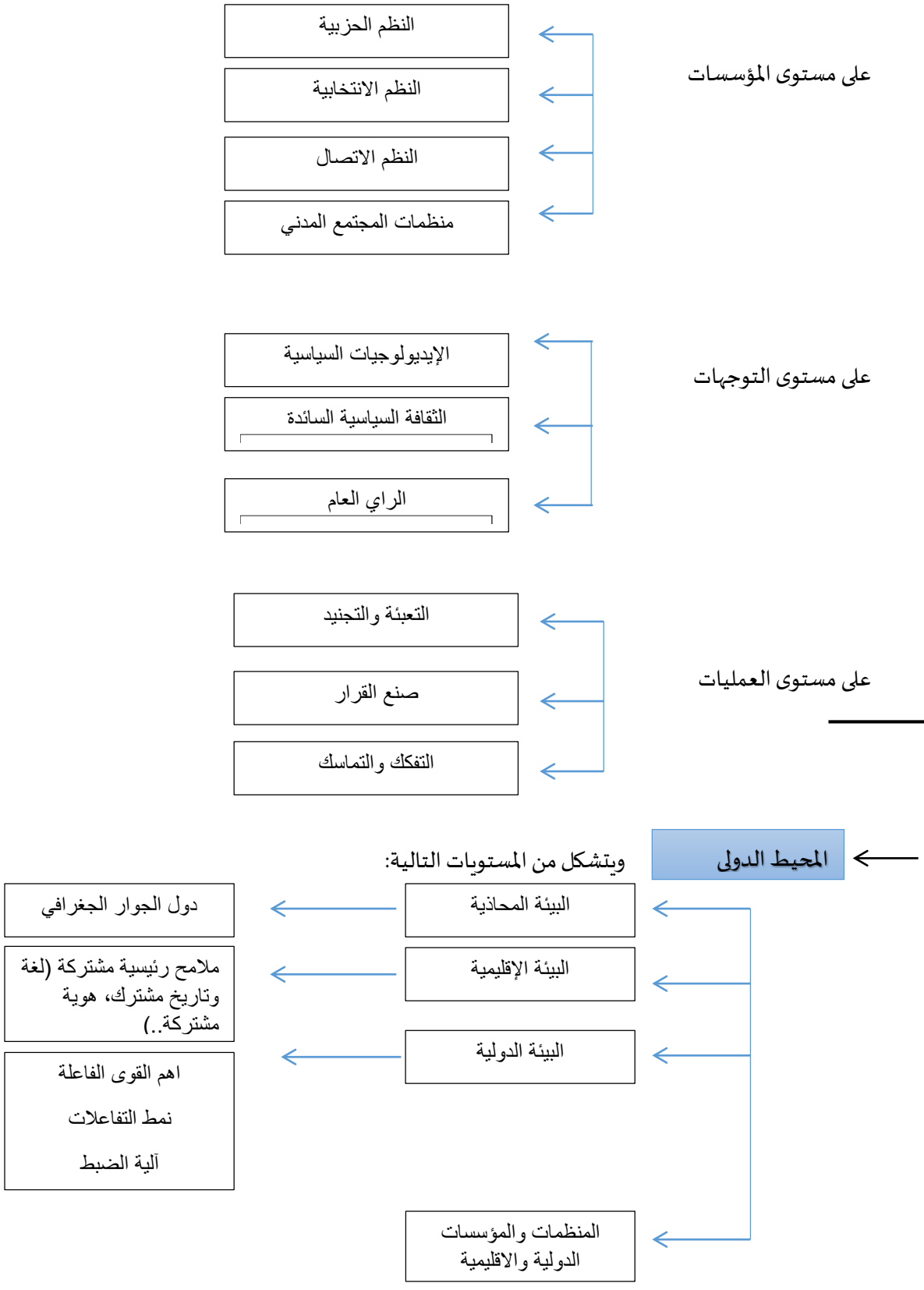
على مستوى المؤسسات
النظم الحزبية
النظم الانتخابية
النظم الاتصال
منظمات المجتمع المدني
على مستوى التوجهات
الإيديولوجيات السياسية
الثقافة السياسية السائدة
الراي العام
على مستوى العمليات
التعبئة والتجنيد
صنع القرار
التفكك والتماسك
المحيط الدولي
ويتشكل من المستويات التالية:
البيئة المحاذية
البيئة الإقليمية
البيئة الدولية
المنظمات والمؤسسات الدولية والاقليمية
دول الجوار الجغرافي
ملامح رئيسية مشتركة (لغة وتاريخ مشترك، هوية مشتركة..)
اهم القوى الفاعلة
نمط التفاعلات
آلية الضبط

لقد اتفق معظم الدارسين على أن النظام السياسي ليس فقط مجرد أجهزة رسمية، بل يشتمل أيضا على عناصر أخرى ، فعلى سبيل المثال حدد دافيد ايستون أربع مكونات رئيسية يشتمل عليها أي نظام سياسي، وذلك في سياق نموذجه لتحليل النظم، وهي:

أولا: المدخلات(INPUTS) وهي الضغوط والتأثيرات التي يتعرض لها النظام السياسي وتدفعه الى الحركة، وهذه المدخلات تنبع من المحيط المحلي المجتمعي والمحيط الدولي وتؤثر في عمل النظام السياسي، وقد قسمها ايستون بدوره الى قسمين رئيسين هما: **المطالب والمساندة**.

ثانيا: عملية التحويل وتشير إلى استقبال واستيعاب المطالب في البنية التشريعية والتنفيذية، حيث تمر المطالب بعملية تحول طويلة داخل أبنية النظام **(العلبة السوداء)** قبل أن تظهر في شكل مخرجات أو قرارات وأفعال، بعد عملية فرز أو غربلة، حيث أن المطالب التي تدخل الى العبة السوداء، لا يتحول منها إلى قرارات سوى العدد القليل.

ثالثا: المخرجات (OUT PUTS) وتعكس استجابة النظام الفعلية للمطالب تخرج في شكل قرارات وقد تكون:

- قرارات ايجابية: حينما تحاول السلطة الوفاء بالمطالب.

- قرارات رمزية: مثل العروض العسكرية،

-قرارات سلبية: عندما تلجأ السلطة الى الإرهاب والعنف كي تضمن الحفاظ على النظام .

رابعا: التغذية الاسترجاعية(FEED – BACK) بمعنى ارتباط المدخلات بالمخرجات في عملية مستمرة، **بحيث** تكون المخرجات في ردود فعل جديدة من البيئة التي تنتج مدخلات جديدة وهكذا.

نموذج مكونات وحركيات النظام السياسي